

## إسهامات المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي (دراسة وصفية للمنظمات غير الربحية في مركز الوساطة في منطقة المدينة المنورة)

حسن بن مرشد معتق الذبياني

أستاذ التنمية الاجتماعية المشارك، قسم العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة طيبة  
(قدم للنشر في 1441/9/7هـ، وقبل للنشر في 1442/3/3هـ)

**ملخص البحث:** هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مساهمة المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي في مركز الوساطة، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة تحوي أربعة محاور: هي المحور الاجتماعي، والمحور التعليمي، والمحور الاقتصادي وأخيراً المحور الصحي. بلغ عدد أفراد العينة (296) مستفيداً من المنظمات غير الربحية بالمركز، وقد تم اختيارهم عشوائياً، وتم استخدام برنامج SPSS في عملية تحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الرضا من أفراد العينة عن المساهمات المقدمة متوسط، وأن هناك تنوعاً جيداً في المساهمات المقدمة من المنظمات، ولكنها لا تدعم مشاركة المجتمع المحلي في صنع التنمية المحلية، أتت المساهمات الاجتماعية في الدرجة الأولى، ثم تلتها الخدمات التعليمية، ثم المساهمات الاقتصادية، فالخدمات الصحية، وقد تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاتجاه العام لتقييم أفراد العينة للخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية، وبين بعض الخصائص الديموغرافية ومحاور الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع المستوى الثقافي للمستفيدين حول دورهم بالتنمية المحلية، ورفع مستوى التواصل بين المنظمات غير الربحية وباقي المنظمات الأخرى، ووضع الخطط الإستراتيجية للمنظمات غير الربحية بالشراكة مع المجتمع المحلي والمنظمات بداخله.

**الكلمات المفتاحية:** المنظمات غير الربحية، التنمية المحلية، المجتمع المحلي، التنمية التشاركية.

**The contribution of non-profit organizations to the development of the local community**  
**(A descriptive study of non-profit organizations in Al-Wasita Center in Al-Madinah Al-Munawwarah)**

**Hasan Murshid Mutaq al-Thobyani**

*Associated Professor of Social Development, Department of Social Sciences, Taibah University.*

(Received:7/9/1441 H, Accepted for publication 3/ 3/1442 H)

**Abstract.** This study aimed to explore the contributions of Non-Profit Organizations (NPO) to community development in the Wasitah Center, and to achieve this goal a descriptive analytical approach was used, and a questionnaire was designed containing four facets: the social axis, the educational axis, the economic axis and finally the health axis. The number of the sample members reached (296) who benefited from the center's NPO. They were randomly chosen. The SPSS program was used for data analysis. The study found that there is an average level of satisfaction from the respondents about the provided contributions, and that there is good diversity with the contributions provided by the NPO, but it does not support the participatory development in the community. It was found that there is a statistically significant relationship between the averages of the general trend for assessing sample members for the services provided by non-profit organizations between some demographic characteristics and the study themes. The study recommended the necessity of raising the cultural level for the beneficiaries about their role in local development, raising the level of communication between NPO and other organizations, and setting strategic plans for NPO in partnership with the local community and the organizations inside it.

**Keywords:** non-profit organizations, local development, local community, participatory development.

طريق إشباع حاجات الأفراد والجماعات بكونه حلقة وصل بين مكونات المجتمع، ودفع المجتمع ليكون شريكاً بالعملية التنموية. كما أن التخطيط التنموي الفعال يركز على تكامل الممارسات التنموية داخل المجتمع، التي تجعله قادراً على اللحاق بركب التنمية من خلال مشاركة أفراد المجتمع، والمملكة العربية السعودية حرصت الحرص كله على دعم القطاع الثالث وتكامله مع باقي قطاعات المجتمع الأخرى عن طريق الخطط التنموية الخمسية، وكذلك رؤية المملكة 2030، التي من خلالها حرصت على أن يكون للمنظمات غير الربحية دور أكبر مما سبق في تنمية المجتمع، وأن يكون شريكاً فاعلاً في العملية التنموية، وأن يخضع للحكومة من خلال الجهات المعنية "بإيجاد آلية مستدامة لتقييم أداء الجمعيات الأهلية وحوكمة أدائها" (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2020).

### مشكلة الدراسة:

تؤدي المنظمات غير الربحية دوراً مهماً في تحقيق التنمية المحلية لكثير من المهم وفاعل مع باقي القطاعات داخل المجتمع، للحد من السلبيات التي قد تتلبس بالمجتمع، مثل: الفقر، والأمية، والمرض، والوعي ببعض المشاكل الاجتماعية، مثل: الطلاق، وانحراف الأحداث، وهدر طاقة الشباب، التي لها دور كبير في التأثير المباشر على نمو المجتمع الذي نحل به، ونحد من قدرة أفراد على المشاركة في العملية التنموية. ومن خلال البرامج التي تقدمها الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية بالتوازي مع الاتجاه العالمي بتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحسين أحوال المجتمعات المحلية والنهوض بها بمختلف المحاور التنموية الرئيسية والوصول إلى التنمية الاجتماعية المستدامة، ومن خلالها يمكن للدولة تحقيق مستوى تنموي أفضل للأفراد، والوصول إلى تنفيذ عدد من برامجها التنموية داخل المجتمعات المحلية. إلا أن هذه المنظمات تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما تقدمه من خدمات تنموية، وتختلف كذلك في طريقة رسم السياسات ومنهجية تحديد الأولويات واحتياجات المجتمعات، والتعامل مع المستفيدين منها. قد حظي بعضها بدراسات تفصيلية عن دورها بخدمة المجتمع، ولكن هناك بعض المنظمات تتميز بأنشطة لافتة للنظر، تستحق الدراسة، حسب وجهة نظر الباحث، مثل مركز الوساطة بمنطقة المدينة المنورة، لذلك ستحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على ما يقدمه المجمع الخيري في مركز الوساطة، الذي يضم عددًا من المنظمات غير الربحية، من مساهمات تنموية للمجتمع المحلي.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على ما تقدمه المنظمات غير الربحية لتنمية المجتمع المحلي خصوصاً المجتمعات الريفية في مركز الوساطة التابع لمحافظة بدر في منطقة المدينة المنورة، من خلال الوقوف على نوعية مساهمتها في تنمية المجتمع المحلي من وجهة نظر المستفيدين، والكشف عن فاعلية مساهمات البرامج التي تقدمها المنظمات غير الربحية في التنمية المحلية بمركز الوساطة، ومدى دعمها لمبدأ التنمية التشاركية للمستفيدين، وارتباطها بالقضايا المجتمعية الملحة وإبراز دورها وتوجهها التنموي داخل المجتمع المحلي، والتعرف على مكان القوة والضعف لديها من خلال استجابة المستفيدين منها، ومحاولة لفت نظر المسؤولين

### المقدمة:

يؤكد المنظور الحديث للتنمية على أن الإنسان محور العملية التنموية والمحرك لها، من خلال شحذ قدراته وطاقته وتغيير ثقافته ليكون قادراً على اتخاذ القرار والخيار الأمثل لتغيير وضعه ويكون فاعلاً في عملية التنمية لمجتمعه، والفرد الذي يواجه مشاكل مثل (الفقر، والأمية، والمرض، والاعتماد على غيره....) لن يكون قادراً على المشاركة في بناء مجتمعه المحلي بالشكل المتوقع منه وأيماناً بدور الفرد والمجتمع بالتنمية المحلية فقد أصبح هناك تحول تدريجي في المبادرات التنموية على المستوى الدولي، حيث بدأت إجراءات التخطيط الموجهة نحو المجتمع، التي تدار من الأعلى إلى الأسفل (Top-down) إلى التحول إلى الإستراتيجيات التشاركية من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up) وهذا يعطي ضماناً أكبر لنجاح المشاريع وتعزيز نتائج التنمية المحلية، (Admassie and Abebaw، 2014). فتنمية المجتمع المحلي هي العملية التي يمكن من خلالها أفراد المجتمع المحلي من تحديد الحاجات والأهداف وترتيبها وفقاً لأولوياتهم، وهو ما يشجع روح التعاون والتضامن في المجتمع (Ross, 1955). وتؤدي المنظمات غير الربحية دوراً فاعلاً كقطاع ثالث بجانب القطاعين الحكومي والخاص في تنمية المجتمعات المحلية، وتكمن أهميتها في أنها تتبع من داخل المجتمع، وتنظم العمل التطوعي به، مما يجعلها أكثر قدرة وواقعية على ملامسة المجالات التي يحتاجها المجتمع المحلي، بتكامل مع ما يقدمه القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بهدف إسباب المجتمع تاهيلاً تنموياً يجعله قادراً على مواكبة ركب التنمية الشاملة ومشاركاً به، إقليمياً وعالمياً، فالعمل التطوعي أصبح أحد مقاييس تقدم الشعوب (الشابجي، 1431). وتلعب المؤسسات والجمعيات الأهلية دوراً هاماً في حفظ توازن المجتمعات من خلال غرس المبادرات الخيرية والتطوعية لتحقيق أهداف النمو والتطور للمجتمع والفئات المحتاجة عن طريق الارتقاء بالأساليب والوسائل التي تؤدي من خلالها هذا الدور، مثل بناء القدرات وتنمية المهارات، والتدريب في مختلف المجالات التنموية، مثل التخطيط الاستراتيجي وصياغة وتنفيذ البرامج التنموية، والاهتمام بالبعد الاجتماعي لعملية التنمية من خلال تعزيز المشاركة الأهلية في المجتمع (عثمان، و عرفان، 2012)، كما أنها لا تهدف إلى الربح، بل تسعى إلى تحريك القيادة التشاركية بالمقام الأول من خلال إعداد الموارد وإدارتها بشكل احترافي، وتمكين أصحاب المصلحة لطرح احتياجاتهم في رسم السياسات التنموية بجعلهم جزءاً مهماً من العملية التنموية التي تلامس مصالحهم (قنديل، 2008، الطقز، 2002).

في المملكة العربية السعودية تكوّن الجمعيات والمؤسسات الخيرية البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي، تحت مظلة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، لتقدم خدمات نوعية متعددة لتنمية المجتمع المحلي يشمل (الصحة، التعليم، الحالة الاقتصادية، والحالة الاجتماعية....) ويكون الهدف منها إحداث توازن تنموي بناء على حاجات المجتمع لإكسابه طابعاً تنموياً إصلاحياً مستمراً، يصدر من الداخل وبجهود خاص تطوعي لمواكبة المستجدات العالمية، وملائمة الطموحات الوطنية، وخصوصاً في محاور رؤية المملكة (2030)، التي دُعيت من جميع قطاعات الدولة، ويشير عبد المجيد (2006) بأن القطاع الخيري يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع عن

يحمل مصطلح المنظمات غير الربحية عددًا من المسميات، مثل: (القطاع الثالث، والقطاع الخيري، والقطاع التطوعي، والقطاع المستقل، والمؤسسات والمنظمات الخيرية...) وما تشترك به هو عدم هدفها إلى الربح بالمقام الأول (شكر، 2005، 2018، Carroll). وقد عرف البنك الدولي المنظمات التطوعية بكونها "مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، إما مستقلة كليًا أو جزئيًا عن الحكومة، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية" (الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، 1997:10).

ويعرفها كارول (Carroll) المنظمات غير الربحية بأنها المنظمات المعفاة من الضرائب، التي تم إنشاؤها لغرض خدمة المصلحة العامة، وهي منظمات يعمل معها القطاع الخاص للسعي بالوفاء بمسؤولياته الاجتماعية لتحقيق العمل الخيري وتحسين العلاقات المجتمعية، ويشار إليها بعدة مسميات، مثل القطاع المستقل، أو القطاع الثالث، أو القطاع التطوعي (Carroll، 2018). تعد المنظمات غير الربحية كيانات غير هادفة للربح تنشأ بشكل مستقل عن القطاع الحكومي والقطاع الخاص، توظف الأعمال الخيرية والمساهمات التطوعية لتحقيق أهداف مشروعة للمجتمع، تستقبل المساهمات المجتمعية والتبرعات الخيرية في مجالات عديدة، مثل الصحة والتعليم ورعاية المحتاجين بهدف تنمية المجتمع الذي تقوم فيه (Boadi، 2006، الحلو، 2012، Nasr، 2005، الأسرج، 2010). وقد أشار Padron إلى أن المنظمات غير الربحية هي "أي منظمة لا تعتبر جزءًا من الحكومة، ولم تؤسس بناءً على اتفاق بين الحكومات، وقد تكون منظمات تخصصية أو نقابات أو اتحادات عمالية وتجارية أو أية منظمات أخرى ليس لها طبيعة حكومية" (Padron، 1987:20).

ومن المنظور التنموي للمنظمات غير الربحية فقد أشار Brawn (1991: 51-52) إلى بعض الوظائف العامة المرتبطة بالاتجاه التنموي للمنظمات الخيرية:

• حل المشكلات المحلية بالمجتمع عن طريق تنظيم المجتمع وتقديم الخدمات والمساعدات الفنية والعلمية للجماعات المحلية.

• إعطاء المنظمات التطوعية فرصة أكبر لما لديها من إمكانيات أكبر من غيرها لتعبئة الطاقات الاجتماعية التطوعية وحل المشكلات المستجدة.

• رفد المنظمات التطوعية العاملة في مجال التنمية بالمساعدات الفنية والتدريبية وصياغة الخطط الاستراتيجية لها.

• إنشاء خطة عمل مشتركة بين المنظمات والمؤسسات العاملة في المجال نفسه لتفادي التكرار بالعمل وتضارب الأهداف.

• العمل على رفع مستوى وعي القادة والرأي العام حول أهمية المساهمات التنموية للمنظمات التطوعية، وأن لها خصوصية في العمل التنموي.

من خلال ما سبق يمكن تعريف المنظمات غير الربحية بأنها كيانات تنشأ داخل المجتمع بناءً على حاجة أفرادها، غير هادفة للربح، وهي ليست قطاع خاص أو حكومي، ولكنها متكاملة معه، تهدف إلى خدمة المجتمع والعمل على تنميته من خلال الأعمال التطوعية والخيرية، ووضع خطط عمل إستراتيجية لتحديد الأولويات، والعمل على دفع عجلة التنمية داخل المجتمع من خلال إعداد وتدريب أفرادها للوصول إلى الاستدامة التنموية. وفي هذه الدراسة تشير المنظمات غير الربحية إلى المجمع الخيري بمركز الوساطة الذي يضم في جنباته خمس منظمات غير ربحية هي: 1-جمعية البر

إلى أوجه القصور وتطوير ما هو متميز منها من خلال تقديم توصيات لدعم جوانب القوة والحد من جوانب الضعف لدى المنظمات غير الربحية تجاه تنمية المجتمع المحلي بمركز الوساطة. ومن جهة أخرى تعدت هذه الدراسة مساهمة لرفد المكتبة المتخصصة في تنمية المجتمعات المحلية بتجارب المنظمات غير الربحية بالمساهمة في التنمية المحلية، وتناول عدد من المفاهيم ذات العلاقة في التنمية المحلية والمنظمات غير الربحية.

### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي في مركز الوساطة في منطقة المدينة المنورة كهدف رئيس للدراسة، ومن خلال ذلك الهدف ينبثق عدد من الأهداف الفرعية كما يلي:

1. الكشف عن أهم الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من المنظمات غير الربحية بمركز الوساطة.  
2. التعرف على واقع إسهامات المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي بمركز الوساطة. وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

• التعرف على واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال الاجتماعي في مركز الوساطة.  
• التعرف على واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال الصحي في مركز الوساطة.  
• التعرف على واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال التعليمي في مركز الوساطة.  
• التعرف على واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال الاقتصادي في مركز الوساطة.

3. الكشف عن العلاقة بين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة ومستوى الاستفادة من إسهامات المنظمات غير الربحية بالتنمية الاجتماعية في مركز الوساطة.

### تساؤلات الدراسة:

1. ما أهم الخصائص الديموغرافية للمستفيدين من المنظمات غير الربحية بمركز الوساطة؟  
2. ما واقع إسهامات المنظمات غير الربحية في التنمية المحلية في مركز الوساطة؟

وينفرع من هذا التساؤل عدد من التساؤلات:

• ما واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال الاجتماعي في مركز الوساطة؟  
• ما واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال الصحي في مركز الوساطة؟  
• ما واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال التعليمي في مركز الوساطة؟  
• ما واقع إسهامات المنظمات غير الربحية بالمجال الاقتصادي في مركز الوساطة؟

3. هل هناك علاقة بين الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة ومستوى الاستفادة من إسهامات المنظمات غير الربحية بالتنمية الاجتماعية في مركز الوساطة؟

### مفاهيم الدراسة:

من المهم أن يتم تحديد المفاهيم ذات العلاقة، من أجل توضيح المعاني والأفكار المرتبطة بالدراسة للفارئ، لذلك سوف يقوم الباحث باستعراض المفاهيم ذات العلاقة بالدراسة:

1- مفهوم المنظمات غير الربحية (Nonprofit Organizations):

يشير مصطلح المجتمع المحلي إلى "مجموعة من الناس الذين يقيمون عادة على رقعة معينة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها، وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع" (بدوي، 1986: 73)، وما يميز المجتمع المحلي هو وجود التفاعل بينهم من خلال مجموعة من الأدوار المصطلح عليها، وتدور أنشطتهم بنظام يحكمه العقل الجمعي، تربطهم روح الجماعة وتشعرهم بانتمائهم إلى المجتمع (زيتون وعبدالمقصود، 1998). ويعرف الخشاب المجتمع المحلي بأنه "عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق والمعال... ويجب أن تتوفر ثلاث شروط أساسية في تكوين المجتمع المحلي من أهمها: المكان المحدود النطاق والمعال، الاشتراك في جميع وجوه النشاط الجمعي، وأخيراً يجب أن يكون للمجتمع المحلي تكوين مميز" (الخشاب، 2006: 117) من خلال التعريفات السابقة لمصطلح المجتمع المحلي يمكن القول بأن المجتمع المحلي تعبير عن مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في نطاق جغرافي محدد، ولهم نسج اجتماعي خاص، وتسود فيما بينهم أوجه من الأنشطة المشتركة والمتعارف عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المصطلح لا يخص نطاق جغرافي بعينه، بل كل نطاق جغرافي يتوفر به الشروط المشار إليها سابقاً، فيمكن أن يكون المجتمع المحلي داخل المدينة أو في الريف، مثل القرية أو الهجرة. وفي هذه الدراسة يشير المجتمع المحلي إلى مركز الواسطة وما يتبع له إدارياً من قرى وهجر.

### الإطار النظري للدراسة:

من خلال ما تقدم من عرض لمفاهيم الدراسة وطبيعة الدراسة فإن الباحث يتبنى مدخلاً نظرياً متكاملاً، من خلاله يتم طرح تفسير للمساهمة التي تقوم بها المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي، من خلال الكشف عن الوظيفة التي تقوم بها المنظمات غير الربحية المحركة لعملية التنمية المحلية، وضرورة تكامل وظائفها مع غيرها من المنظمات داخل المجتمع للوصول إلى دور جيد في عملية التنمية المحلية للمجتمع، مما يساهم في استقراره، إضافة إلى تفسير ما تقدمه المنظمات غير الربحية في إعداد أفراد المجتمع للمشاركة في عملية التنمية المحلية.

### النظرية البنائية الوظيفية (Functional Structural Theory)

تتعلق النظرية البنائية الوظيفية من خلال كون المنظمات غير الربحية هي نظام له دور ووظيفة داخل النسق الاجتماعي العام، يتكامل مع باقي الأنظمة لتحقيق الانسجام بين أجزاء النسق، وبالتالي التخلص من عوائق تنمية المجتمع المحلي، والتخلص من مسبباته والمشاكل التي تواجه المجتمع بشكل عام، مثل: الأمية، والبطالة، والفقر، وضعف الوعي الصحي والثقافي، بهدف الوصول إلى استقرار المجتمع وهو ما يشير هنا إلى نمو المجتمع وتطوره. ينظر أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي ويمثلهم "تالكوت بارسونز" (Talcoltt Parsons) إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً مترابطاً ترابطاً داخلياً، يؤدي كل جزء منه دوراً أو وظيفة محددة، وبحسب هذا الترابط فإن أي خلل في وظائف الأجزاء يؤثر فيما عداها من الأجزاء الأخرى. اهتمت هذه النظرية بدراسة كيفية الحفاظ على الاستقرار الداخلي

الخيرية. 2- المستودع الخيري. 3- المكتب التعاوني للدعوة والإرشاد. 4- لجنة التنمية الاجتماعية. 5- جمعية تحفيظ القرآن الكريم.

### 2- مفهوم التنمية المحلية (Local Development):

يعد مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم الحديثة نسبياً؛ فقد كان أول ظهور له بعد الحرب العالمية الثانية في مؤتمر أشردج (Ashridge) للتنمية الاجتماعية الذي عقد في بداية أغسطس لعام 1954م، بهدف مناقشة المشاكل الإدارية داخل المستعمرات الإنجليزية، وقد تم تعريفه في المؤتمر بأنه "حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي ككل على أساس المساهمة الإيجابية لهذا المجتمع، وبناءً على مبادرة أهالي المجتمع كلما أمكن ذلك، أو عن طريق الاستئثار لتشجيع الاستجابة من قبل المجتمع" (البص، 2018: 32)، ويشير هذا المفهوم كذلك إلى العمليات الاجتماعية التي يمكن من خلالها للمجتمع المحلي أن يكون أكثر قدرة وكفاءة على مواجهة مشاكله ومتطلباته الأساسية، من خلال الدعم والمعونة من الحكومات المحلية والمنظمات الخيرية (Dunham). وقد تم تعريف التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع" (الحيالي وآخرون، 2015: 138). ويشير عبدالحמיד إلى أن التنمية المحلية هي "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود الذاتية والجهود الحكومية، لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لتشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني" (عبدالحמיד، 2001: 13).

إن مفهوم التنمية المحلية بالتصور العام لا يعد حكرًا على قطاع بعينه، فقد ساهمت الحكومات والقطاع الخاص بشكل كبير في التنمية المحلية، ولكن الحاجة إلى الجهود المحلية في عملية التنمية تعد من المحاور المهمة في عملية التنمية وخصوصاً المحلية منها، حيث إن لجهود القطاع الحكومي والخاص حدوداً وتوجهات تنموية، قد لا تصل بها إلى حاجات المجتمعات الخاصة؛ بسبب أنها عملية تبدأ من الأعلى إلى الأسفل (Top-down)، أما التنمية المحلية على العكس من ذلك فهي عملية تبدأ من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up) مما يضمن تحقيق حاجات المجتمع المحلي الملحة والخاصة به، وكذلك ضمان دعم المجتمع نفسه للبرامج التنموية بالاعتماد على ما لديه من موارد وإمكانات (ODI, 2009; Admassie and Abebaw, 2014)، ومن خلال المنظمات غير الربحية يمكن لجهود المجتمع المحلي أن تكون أكثر تنظيمًا وانضباطًا لتحقيق توجهه التنموي المحلي وتحسين أحواله المعيشية.

من خلال ما سبق يمكن الإشارة إلى أن التنمية المحلية هي عملية النهوض بالمجتمع المحلي بكافة قطاعاته من خلال تنمية قدرات أفرادهم ومهارتهم وتنظيمهم، والاستفادة من المقدرات المتاحة لهم ليتمكنوا من تطويره. وتشير التنمية المحلية في هذه الدراسة إلى الجهود التي تبذلها المنظمات غير الربحية في مركز الواسطة للنهوض بالمجتمع من خلال المستفيدين من خدماتها اجتماعياً، واقتصادياً، وتعليمياً، وصحياً.

### 3- مفهوم المجتمع المحلي (Local Community):

وجود فجوة بين المنظمات الأهلية والمجتمع المحلي نفسه، وأن بعض المنظمات تم إنشاؤها لأغراض محددة وبرنامج تنموية يعينها، مما أدى إلى توقفها بنهاية البرنامج، وقد كان من أهم أسباب عدم نجاح بعض التجارب التنموية عدم وجود دراسات تقييمية قبل بدئها، وكذلك عدم الفهم لطبيعة وثقافة المجتمعات المحلية من قبل المنظمات. أما دراسة Blanca (2005) في نيكاراغوا فقد أكدت على أنه لا بد أن يكون هناك تمكين للمرأة في تنمية المجتمع ونقل هذا الدور إلى مستوى أعلى عن طريق إيجاد طرق أكثر مناسبة لتقبل المجتمع لهذا التغيير، حيث أثبتت الدراسة وجود عوائق ثقافية بالمقام الأول، ومن ثم تنظيمية تحد من دور المرأة للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي. وتوصلت دراسة Macmillan (2010) بالمملكة المتحدة إلى أن آلية تقديم الخدمات من القطاع الثالث اعتمدت على آراء الموظفين والمساهمين بها وليس على آراء أصحاب المصلحة، وكشفت الدراسة كذلك إلى أنه لم يكن هناك اهتمام كاف بالدراسات العلمية حول طبيعة الخدمات المقدمة للمجتمع، وما إذا كانت السياسة التشغيلية للبرامج المقدمة تساعد على تحسين استفادة أصحاب المصلحة منها. وكشفت دراسة الصالح (2011) بالمملكة العربية السعودية أن هناك شمولية في المجالات التي تقدمها المؤسسات الخيرية للمجتمع السعودي، ولكنها تزيد في المجال الدعوي ومعالجة الفقر وتتحفّض في غيرها، وتؤدي المؤسسات الخيرية المانحة دوراً هاماً في تنمية المجتمع المحلي من خلال المشاريع التي تمولها، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أنه من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الخيرية المانحة هو عدم اعتمادها على الدراسات العلمية في عملية تحديد الاحتياجات والأولويات للمجتمع، إضافة إلى ضعف قواعد البيانات الخاصة بها. أما دراسة Dickinson (2012) بالمملكة المتحدة أثبتت وجود نقص نسبي في الأبحاث المتخصصة حول محور تقديم الرعاية الاجتماعية للمحتاجين، وكذلك وجود حاجة كبيرة إلى توضيح النماذج التنظيمية المساهمة في تقديم الرعاية الاجتماعية التي من خلالها تتضح الممارسات التي يلعبها القطاع الثالث في تقديم الرعاية الاجتماعية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عمل أبحاث متخصصة لتحديد الممارسات التي يميّز بها القطاع الثالث في تقديم الرعاية الاجتماعية، وكذلك أهمية الكشف عن الآلية التي يستفيد منها القطاع الثالث من المتطوعين. وقد أثبتت دراسة زنقي وعائشة (2018) بالييزيا إلى أن هناك قيمة كبيرة للعمل التطوعي للأفراد داخل المجتمع، حيث ساهم ذلك في تقديم تنمية شاملة تدعم تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خصوصاً في ظل تفعيل الجانب الوقفي، وأكدت الدراسة إلى أن ذلك التكامل بين مساهمة الأفراد ودعم الوقف الخيري قد ساهم في تحقيق نقلة نوعية في أصدده ومجالات تنموية كثيرة داخل المجتمع. وتوصل ملحم (2018) في دراسته بفلسطين إلى أن أكبر المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني تجاه تقديم دورها هو ضعف التشريعات والأنظمة التي تدعم دورها بالمشاركة في إرساء قواعد التنمية الشاملة، وكذلك ضعف التخصص في إدارة وتسيير أمور منظمات المجتمع المدني، وفي الجانب الآخر اكتشفت الدراسة ضعف العلاقة التكاملية بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إذ تكاد تكون هذه العلاقة علاقة تنافسية، وقد توصلت الدراسة كذلك إلى ضعف المشاركة النسوية في العمل التطوعي. وقد أكد الغامدي (2019) في دراسته بالمملكة العربية السعودية

للمجتمعات وتفسير تماسكها، هذا ما يتمثل في أفكار رواد علم الاجتماع الكلاسيكيين من أمثال: "أوجست كونت"، "إيميل دوركايم"، "هربرت سينسر"، وكذلك آراء العديد من علماء الاجتماع، مثل: "تالكوت بارسونز"، و"روبرت ميرتون" من رواد الجيل الثاني من علماء الاجتماع الرأسماليين، الذين امتدت آراؤهم حتى القرن العشرين (مكاري والسيد، 2006). يأتي توظيف هذه النظرية من خلال الكشف عن الدور الذي تلعبه المنظمات غير الربحية، والوظيفة التي تؤديها داخل مجتمع الدراسة، من خلال الكشف عن إسهاماتها في تنميتها، وذلك باعتبارها نظاماً يتكامل مع باقي الأنظمة داخل المجتمع لتحقيق الانسجام مع باقي أجزاء النسق الاجتماعي.

### التنمية التشاركية (Participatory Development):

يرتكز مفهوم التنمية التشاركية من خلال كون الأفراد داخل المجتمع المحلي هم الأساس في العملية التنموية داخل مجتمعاتهم، حيث تعد التنمية التشاركية أحد أهم المقاربات التي تتبناها المنظمات العالمية والدول مؤخرًا للتنمية المجتمعية المحلي وتحسين أحوال المعيشة لأفراده من خلال إشراكهم بالعملية التنموية، وجعلهم فاعلين بداية من النقاش مع الخبراء والمسؤولين وتحديد أهدافهم الإنمائية وبناء خططها وصولاً إلى تنفيذها على أرض الواقع (Batten, 1957: Ross, 1955)، وتكمن أهمية التنمية التشاركية بأنها تساعد أفراد المجتمع على تحديد أهدافهم التنموية الخاصة ويصبحون جزءاً مؤثراً في العملية التنموية، بدلاً من كونهم أداة للمبادرات التنموية (Thomas, 1994: 49).

نهج المشاركة في العمليات التنموية أصبح منهجاً سائداً في جميع مبادرات التنمية ومشاريعها، وقد عزز هذا الاتجاه البنك الدولي من خلال برامجه التنموية وذلك بتأكيد على أن عملية التغيير الاجتماعي التنموية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مشاركة أفراد المجتمع والخبراء (Ako, 2017). ويشير التابعي أن التنمية المحلية لا بد وأن تقوم على وعي الأفراد "وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من طرف أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً" (التابعي، 1993: 53)، وهي كذلك "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع تنبني على الفعل التشاركي الإيجابي" (السبتي، 2009: 47)، وبغض النظر عن مدى تطور المجتمعات التي تحدث بها العملية التنموية، فنهج المشاركة التنموية يساعد على دمج المجتمعات المحلية مع المبادرات التنموية لتكون جزءاً منها وليس متلقية لها (Rahim, 1994: 118).

### الدراسات السابقة:

أشارت دراسة Landu (2001) بالهند إلى أنه لا بد أن يتم تحديد أولويات وأهداف المنظمات غير الحكومية بعد دراسة وتحليل الاحتياجات للمجتمع المحلي، وقد وجدت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية بشكل عام لديها خبرة كبيرة ومعرفة جيدة باحتياجات المجتمع المحلي ونوعية المشاكل التي تواجهه، وكان هذا من أهم أسباب نجاحها في تحقيق أهدافها التنموية، وقد كانت البرامج المقدمة من قبل المنظمات شاملة وتدعم التنمية المحلية بالجوانب التي يحتاجها المجتمع، مثل (التعليم، النظافة الشخصية، نقل التكنولوجيا، خلق فرص عمل، تغيير السلوك، الحفاظ على البيئة، الاعتماد على النفس....). وقد أثبتت دراسة جمعان (2005) باليمن

على أهمية أن تقوم المنظمات غير الربحية بتحديد أهدافها وأولوياتها وفق دراسات علمية تبنى عليها اتخاذ قراراتها، كما أكدت الدراسة أهمية رفع مستوى الوعي الجماهيري وتحويل نظرة المستفيدين من فئات تتلقى الدعم إلى طاقات بشرية تساهم في عملية التنمية بفعالية، وأكدت الدراسة أن هناك تنوع بالبرامج المقدمة للمستفيدين حيث أتى في مقدمتها المجال الاجتماعي، ومن ثم المجال التعليمي، ويأتي بعدها المجال الصحي، ومن ثم الاقتصادي.

### التعقيب على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة يمكن القول إن هناك اتفاق بينها حول أهمية فهم ثقافة المجتمع من قبل المنظمات غير الربحية قبل القيام بأي برامج تنموية داخله، وكذلك أهمية عمل دراسات استباقية يمكن من خلالها تحديد احتياجات المجتمع المحلي التنموية، يضاف إلى ذلك أن يتم الاستعانة بالمستفيدين من المنظمات غير الربحية في عملية بناء البرامج التنموية داخل المجتمع. ومن الجانب التنظيمي أكدت الدراسات السابقة على أهمية إعداد العاملين وتأهيلهم داخل هذه المنظمات خصوصاً في جانب الاستفادة من المتطوعين والمساهمين فيها، وكذلك حث المؤسسات الأكاديمية على عمل أبحاث متخصصة في مجال العمل الخيري، ولم تتطرق الأدبيات بشكل كافٍ إلى نوعية البرامج والمساهمات وهل هذه المساهمات تساعد أفراد المجتمع على أن يكونوا عنصرًا أساسيًا في عملية التنمية المحلية، وأن يكونوا شركاء بها بدءًا من عملية وضع الأهداف إلى مرحلة تنفيذ البرامج على أرض الواقع، لذلك تساهم هذه الدراسة بسد تلك الثغرة من خلال الكشف عن إسهامات المنظمات غير الربحية، ونتيجة دور تلك البرامج داخل مجتمع الدراسة في تحقيق التنمية المحلية.

### منهجية الدراسة وإجراءاتها:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وإجراءاته المنهجية كما يلي:

### 1. أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة لهذه الدراسة تتكون من خمسة أجزاء، اشتمل الجزء الأول على بيانات ديموغرافية لأفراد العينة بواقع (7) عبارات، بينما اشتملت الأجزاء الباقية على أربعة محاور: هي المساهمة الاجتماعية وشملت (10) عبارات، والمساهمة الصحية واشتملت على (8) عبارات، والمساهمة التعليمية واشتملت على (8) عبارات، ثم المساهمة الاقتصادية واشتملت على (11) عبارة. وللتأكد من صدق فقرات الاستبانة وثباتها فقد تم توزيع الاستبانة على خمسة من الأساتذة في مجال الاختصاص، وتم الأخذ بملاحظاتهم، كما تم استخراج درجة الثبات بمعامل كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) على فقرات الاستبانة، وكانت نتيجة المعامل (0,85)، وتعد هذه النتيجة مقبولة وذات موثوقية عالية. أتبع نموذج "ليكرت" للإجابة عن أسئلة المحاور، وقد تم اختيار النموذج الثلاثي: (موافق، محايد، غير موافق)، أعطيت عبارة "موافق" (3 درجات)، و"محايد" (درجتين)، و"غير موافق" (درجة واحدة)، حيث تعبر الموافقة عن ارتفاع مستوى إيجابية الإسهامات مرورًا بالمحايد وصولاً إلى غير موافق التي تعبر عن انخفاض مستوى المساهمة الإيجابية للمنظمات غير الربحية في التنمية المحلية.

### 2. مجتمع الدراسة وعينتها:

يعد مركز الوساطة من المراكز التابعة لمحافظة بدر، التابع لمنطقة المدينة المنورة، ويتألف مركز الوساطة من عدة قرى رئيسية تابعة لها إداريًا (الحسنية، الوساطة، الحمراء، الخيف، المويج، العرش، الخرماء) وماعدا ذلك هي عبارة عن أحياء تابعة للقرى المشار إليها. وتبلغ مساحة مركز الوساطة حوالي (1489 كم<sup>2</sup>)، وهي عبارة عن منطقة ريفية جبلية، ترتبط بالمدينة المنورة بطريق سريع وتبعد عنها حوالي (180) كيلو متر، ويبلغ عدد سكانها (11902) نسمة، من مجمل سكان محافظة بدر، والبالغ عددهم (63174) نسمة، حسب التعداد السكاني لعام (2017). (الهيئة العامة للإحصاء، 2017).

ونظرًا لطبيعة عينة الدراسة، تمت الاستعانة بالمجتمع الخيري بمركز الوساطة، وكذلك فريق من المساعدين بلغ عددهم تسعة أشخاص تم تدريبهم على طريقة ملء الاستبيان؛ وذلك لأن غالبية المستفيدين هم من كبار السن الذين ليس لديهم قدر كافٍ من التعليم يساعدهم على استيعاب وقراءة الاستبيان، وقد تم توزيع حوالي (350) استبانة على المجتمع الإحصائي للعينة والبالغ حوالي (3000) شخص، موزعين على (7) قرى تابعة لمركز الوساطة، كما هو موضح بالجدول التالي رقم (1). وبناءً على تجانس المجتمع وتوزيع أفراد العينة على (7) قرى فقد تم استخدام العينة الطبقية (Stratified Sample)، وحرص الباحث على أن يكون توزيع الاستبانات يتناسب وحجم المستفيدين في كل قرية؛ بهدف التأكد من دقة المعطيات، وقد تم استبعاد نحو (54) استبانة؛ لعدم صلاحيتها للتحليل، وبلغ العائد من الاستبانات (296) استبانة، تمثل نحو (9,9%) من حجم مجتمع العينة البالغ قرابة (3000) مستفيد من المجتمع الخيري، وقد جرى توزيع الاستبانات خلال شهر نوفمبر لعام (2019) بإشراف مباشر من الباحث.

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة على منطقة الدراسة والمستفيدين من المجتمع الخيري بمركز الوساطة.

#	القرية	عدد المستجيبين	النسبة %	عدد السكان	النسبة %
1	الحسنية	82	27.7	15.256	24
2	الوساطة	58	19.6	13.349	21
3	الحمراء	46	15.6	11.440	18
4	الخيف	43	14.5	10.170	16
5	المويج	25	8.4	5.721	9
6	العرش	24	8.1	4.449	7
7	الخرماء	18	6.1	3.178	5
المجموع	7	296	%100	63.568	%100

### 3. مجالات الدراسة:

2	ذكر	134	45.3	45.3	100.0
3	المجموع	269	100.0	100.0	-

بالنظر إلى الجدول السابق رقم (3) يلاحظ زيادة أعداد الإناث عن الذكور، فقد بلغ عدد أفراد العينة من الذكور (134) فردًا، و(162) فردًا من الإناث، أي أن نسبة (45,3%) و(54,7%) على التوالي.

### 3- الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (4): التكرار والنسب المئوية للحالة الاجتماعية لعينة الدراسة.

#	الفئة	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
1	متزوج	160	54.1	54.1	54.1
2	عزب	9	3.0	3.0	57.1
3	مطلق	35	11.8	11.8	68.9
4	ارمل	92	31.1	31.1	100.0
5	المجموع	296	100.0	100.0	-

من خلال الجدول السابق (4) نجد أن المتزوجين يمثلون أكثر من نصف عدد أفراد العينة، حيث يمثلون (54.1%) من مجمل أفراد العينة، وتأتي فئة الأرمال بالدرجة الثانية بنسبة (32,1%) من جملة أفراد العينة، وهذا مؤشر إلى أن نحو (85,2%) من عينة الدراسة هم إما من المتزوجين أو أرمال، وما تبقى يمثل ربع العينة أما مطلق أو عزب، وهذا مؤشر يدل على أن المستفيد إما متزوج أو سبق له الزواج بنسبة (97%).

### 4- ملكية المسكن:

جدول رقم (5): التكرارات والنسبة المئوية لملكية السكن لعينة الدراسة.

#	الفئة	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
1	مالك	186	62,8	62,8	62,8
2	مستأجر	77	26,0	26,0	88,9
3	حكومي	1	0,3	0,3	89,2
4	مدعوم من جهة خيرية	32	10,8	10,8	100,0
5	المجموع	296	100,0	100,0	-

يبدو من الجدول السابق رقم (5) أن نحو ثلثي عينة الدراسة تقطن في مساكن خاصة بهم بنسبة (62,8%)، والثلث يقطنون في بيوت مستأجرة أو حكومية، كما أن حوالي (11%) من مجمل أفراد العينة يقطنون في بيوت مدعومة من جهات خيرية قد تكون أفراداً أو منظمات.

**المجال المكاني:** مركز الوساطة والقرى والهجر التابعة له، يقع هذا المركز في منطقة المدينة المنورة، ويندرج إدارياً لمحافظة بدر.

**المجال الزمني:** استغرق جمع بياناتها ستة أشهر خلال الفترة من يوليو 2019 إلى يناير 2020م، بدءاً من الإعداد مروراً بجمع البيانات وتحليلها وكتابة النتائج. **المجال البشري:** المستفيدون والمستفيدات من المنظمات غير الربحية في مركز الوساطة.

### 4. طرق تحليل البيانات:

وفق المنهج الوصفي التحليلي قد تم استخدام عدد من التحليلات الإحصائية على البيانات المستخلصة من الاستبيانات من خلال استخدام برنامج (SPSS)، فقد تم حساب التكرارات، والنسب، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار مدى دلالة الفروق المتوسطات الحسابية المتعلقة بإجابة أفراد العينة عن فقرات محاور الدراسة تم تطبيق النموذج الإحصائي تحليل التباين ANOVA بالإضافة إلى استخدام اختبار (t) للغرض نفسه.

### تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

تتمحور بيانات الدراسة حول إلقاء نظرة على الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على وجهة نظر أفراد العينة حول مستوى الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية في الأبعاد التالية: التعليم، والصحة، والنواحي الاقتصادية، والنواحي الاجتماعية، كما ستوضح النتائج مدى تفاوت هذه الخدمات من بعد إلى آخر، والعلاقة بين الخصائص الديموغرافية والمحاور الأربعة مجتمعة على النحو التالي:

### أولاً: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة:

تعرض الجداول التالية (2-8) الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وفق الترتيب التالي:

#### 1- العمر:

جدول رقم (2): التكرار والنسب المئوية لأعمار أفراد العينة.

#	الفئة العمرية	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
1	أقل من 30 سنة	30	10.1	10.5	10.5
2	30 - 50 سنة	86	29.1	30.1	4.6
3	50 - 70 سنة	115	38.9	40.2	80.8
4	أكثر من 70 سنة	55	18.6	19.2	100.0
5	المجموع	286	96.9	100.0	-
6	المفقود	10	3.4	-	-
7	المجموع الكلي	296	100.0	-	-

يبين الجدول السابق رقم (2) أن الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين (50 - 70) سنة هم الأكثر استفادة من خدمات المركز إذ بلغ عددهم (115) مستفيداً. بينما احتلت الفئة التي يقل أعمار المنتسبين لها عن (30 عاماً) المرتبة الرابعة، أما المتوسط العام لعمر أفراد العينة فيصل إلى (53.2) سنة تقريباً.

#### 2- الجنس:

جدول رقم (3): التكرار والنسب المئوية لجنس أفراد العينة.

#	الجنس	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
1	انثى	162	54.7	54.7	54.7

88,5	12,5	12,5	37	ثانوي	5
93,6	5,1	5,1	15	دبلوم	6
100,0	6,4	6,4	19	جامعي	7
-	100,0	100,0	296	المجموع	8

يبدو من الجدول رقم (7) أن أكثر من نصف عينة الدراسة (50,7%) لم يدخلوا المدرسة، وإن دخلوها لم يكملوا الصفوف الابتدائية، وأن نحو ثلاثة أرباع العينة لم يحصلوا على الثانوية العامة (76,0%)، والذين استطاعوا أن يتجاوزوا الثانوية العامة يمثلون ما نسبته (12,5%)، وأن الذين حصلوا على دبلوم متوسط، والجامعيين تصل نسبتهم إلى (11,5%)، وهذا الأمر يحتاج الدراسة والوقوف على هذه الظاهرة، أما ما تبقى من بيانات، فأمرها متوقف على أن هناك ارتباطاً عكسياً بين المستوى التعليمي والحاجة إلى الإعانة.

#### 7- دخل الأسرة :

جدول رقم (8): التكرار والنسب المئوية للدخل الشهري لأسر العينة.

#	الفئة	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
	أقل من 2000	119	40,2	40,2	40,2
	2000 - 4000	164	55,4	55,4	95,6
	4000 - 6000	8	2,7	2,7	98,3
	6000 - 8000	5	1,7	1,7	100,0
	المجموع	296	100,0	100,0	-

بالنظر للجدول رقم (8) يتضح أن الغالبية العظمى بنسبة (95,6%) يقل دخلهم الشهري عن (4000 ريال) في الشهر، وأن ما نسبته (2,7%) فقط يصل دخلهم الشهري إلى (6000 ريال)، أما من يصل دخلهم إلى (8000 ريال) فيمثلون النسبة الأقل بين أفراد العينة (1,7%)، حيث تؤكد هذه النتيجة على ضرورة إيجاد مصادر دخل متنوعة لمجتمع الدراسة من خلال المنظمات غير الربحية عن طريق استثمار المصادر المحلية للبنية الطبيعية، وكذلك تطوير المهارات والخبرات المحلية لأفراد المجتمع.

#### 5- عدد أفراد الأسرة:

جدول رقم (6): التكرار والنسب المئوية لعدد أفراد أسر عينة الدراسة.

#	الفئة	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
1	2 - 1 أفراد	65	22,0	23,1	23,1
2	3 - 5 أفراد	85	28,7	30,2	53,4
3	6 - 8 أفراد	91	30,7	32,4	58,8
4	أكثر من 8 أفراد	40	13,5	14,2	100,0
5	المجموع	281	94,9	94,9	-
6	مفقود	15	5,1	5,1	-
7	المجموع	296	100,0	100,0	-

يتبين من الجدول رقم (6) أن نحو ثلثي عينة الدراسة يتراوح عدد أفراد أسرها ما بين (3 - 8) أشخاص، والنسبة الأكبر هي تلك الفئة التي يتراوح عدد أفراد أسرها ما بين (6 - 8) أشخاص، ويعد هذا الرقم مرتفعاً وفق المعايير الديموغرافية، ويشكل هذا الحجم عيناً كبيراً على معيل الأسرة، وتأتي الفئة التي يتراوح عدد أفراد أسرها ما بين (3 - 5) بالدرجة الثانية، قد بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح أعداد أسرهم ما بين (3 - 5) أشخاص (85) فرداً، أي ما يعادل (30,2%) من مجمل أفراد العينة، أما الفئة التي يكون أفرادها أكثر من 8 أفراد (40) أسرة، بنسبة تعادل (14,2%) من مجمل أفراد العينة أي أن الأسر الكبيرة (أكثر من ستة أشخاص) يصل عددها (131) أسرة، وهذا الرقم يمثل نحو (46,6%) من مجموع أسر عينة الدراسة.

#### 6 - المستوى التعليمي:

جدول رقم (7): التكرار والنسبة المئوية للمستوى التعليمي لأفراد العينة.

#	الفئة	التكرار	النسبة %	المعتمدة %	التراكمية %
1	أمية	95	32,1	32,1	32,1
2	يقرا و يكتب	55	18,6	18,6	50,7
3	ابتدائي	45	15,2	15,2	65,9
4	متوسط	30	10,1	10,1	76,0

#### ثانياً: الاتجاه العام لتقييم الإسهامات الاجتماعية:

جدول رقم (9): استجابات مفردات أفراد العينة على فقرات محور الإسهامات الاجتماعية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الترتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة	الفقرة	رقم العبارة
			غير موافق	محايد	موافق			
8	0,684	2,36	141	120	35	ك	تقديم دورات توعوية للمقبلين على الزواج.	1
1	0,454	2,78	5	55	236	ك	كسوة الأسر الفقيرة.	2
3	0,644	2,58	1,7	18,6	79,7	%	تسديد فواتير الخدمات للأسر المحتاجة.	3
4	0,720	2,56	25	75	196	ك	إصلاح ذات البين.	4
2	0,515	2,73	8,4	25,3	66,2	%	كفالة الأيتام والأرامل.	5
			40	50	206	ك		
			13,5	16,9	69,6	%		
			10	60	226	ك		
			3,4	20,3	76,6	%		

6	ترميم وإصلاح المنازل للمحتاجين.	ك	205	56	35	2,53	0,695	5
		%	69,3	18,9	11,8			
7	استقطاب المتطوعين للعمل الخيري	ك	156	105	35	2,41	0,683	7
		%	52,7	35,5	11,8			
8	تعزيز روح التعاون بين الأهالي.	ك	156	79	61	2,32	0,795	9
		%	52,7	26,7	20,6			
9	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.	ك	120	131	45	2,45	0,703	6
		%	40,5	44,3	15,2			
10	دعم علاج المدمنين على المخدرات.	ك	60	100	136	1,74	0,773	10
		%	20,3	33,8	45,9			

## المتوسط العام

المجتمع المحلي، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصل له (زئقي وعائشة، 2018)، ومن خلال هذا الاستنتاج نجد أن تحقيق مبدأ التنمية التشاركية محدود وتجاوبه بعض المعوقات التنظيمية بالمقام الأول.

3- لم تحظ الفقرة العاشرة المتعلقة (دعم علاج المدمنين على المخدرات) بموافقة معظم أفراد العينة فقد أبدى (60) شخصاً موافقتهم على أن المركز يدعم علاج المدمنين، ويمثل هذا العدد نحو (20,3%) فقط من كل أفراد العينة، وتشكل هذه النسبة أقل نسبة من بين النسب المتعلقة بالموافقة على فقرات الإسهامات الاجتماعية، ولعل هذا الأمر يعود إلى النظرة السلبية لموضوع إدمان المخدرات واستخدامها، بسبب خروج هذه الفئة عن النسق الاجتماعي المحافظ لمنطقة الدراسة.

4- ما تبقى من خدمات فإن الموافقة عليها تنحصر بين نسبة (55% إلى 70%)، وهذا مؤشر على أن البرامج المقدمة في محور الإسهامات الاجتماعي يتم تفعيلها إلى حد ما داخل المجتمع المحلي.

يبين الجدول أعلاه رقم (9) مدى تباين إسهامات الخدمات الاجتماعية التي يقدمها مركز الوساطة للمستفيدين بمنطقة الدراسة، ولم يكن هذ التباين كبيراً، ويتضح ذلك من خلال تقارب المتوسطات وقيم الانحرافات المعيارية، ونستطيع أن نستخلص منه ما يلي:

1- حازت الفقرة رقم (2) التي تمثل (كسوة الأسر الفقيرة خلال فصل الشتاء وتزويد الطلاب المحتاجين بالحقائب المدرسية) المرتبة الأولى؛ فقد أشار (236) فرداً من العينة بموافقتهم على هذه الخدمة، وتمثل هذه الفئة نحو (79%) من أفراد العينة، وتعد هذه الخدمة من الخدمات المألوفة لدى المجتمع السعودي، تلي الفقرة الثانية في الأهمية فقرة (كفالة الأيتام، ورعاية الأرملة) وهذا مؤشر يعزز الروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع ويترجم التكافل الاجتماعي.

2- من الملاحظ أن الفقرات التي تقيس مستوى رفع مستوى المشاركة التنموية لأفراد المجتمع المحلي ورفع مستوى وعيهم الثقافي، الفقرة (1، 7، 8) وهي (استقطاب المتطوعين من الأهالي، تعزيز روح التعاون لمواجهة المشاكل، والتوعية الزوجية) أتت في الترتيب الأخير من القائمة من حيث الموافقة، مما أكد محدودية مستوى العمل التطوعي والمشاركة في مواجهة المشاكل داخل

## ثالثاً- الاتجاه العام لتقييم الإسهامات الصحية:

## جدول رقم (10): استجابات مفردات أفراد العينة على فقرات محور الإسهامات الصحية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة	الفقرة	رقم العبارة
			موافق	محايد	غير موافق			
6	0,743	1,90	68	130	98	ك	الحث على رعاية الحوامل.	1
			23,0	43,9	33,0	%		
7	0,732	1,89	98	134	64	ك	الحث على تطعيم الأطفال.	2
			33,1	54,3	21,6	%		
3	0,795	1,91	81	107	108	ك	تقديم برامج ودورات للتوعية الصحية.	3
			27,4	36,1	36,5	%		
5	0,676	2,43	159	106	31	ك	الحث على رعاية كبار السن.	4
			53,7	35,8	10,5	%		
4	0,832	2,11	121	88	87	ك	رفع ثقافة المتابع لا أصحاب الأمراض المزمنة.	5
			40,9	29,7	28,4	%		
6	0,698	2,48	178	83	35	ك	رعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة صحياً.	6
			60,1	28,5	10,8	%		
7	0,732	1,89	98	134	64	ك	الحث على تطعيم الأطفال.	7
			33,1	54,3	21,6	%		
8	0,812	1,68	95	71	160	ك	رفع ثقافة خطر تلوث البيئة المحيطة.	8
			40,5	22,0	54,1	%		

## المتوسط العام

2- تتدنى نسبة الموافقين على عدد من الإسهامات بالمجال الصحي للمركز بصورة واضحة، كما يبدو من خلال نسبة موافقة أفراد العينة على التوعية الصحية من خلال الثقافة الغذائية (27%)، رعاية النساء الحوامل (23%)، الحث على تطعيم الأطفال (33%)، ورفع ثقافة خطر التلوث البيئي (40%)، وأيضاً دورات التوعية الصحية (36%)، ثم ثقافة متابعة الأمراض المزمنة (41%)، وهذا مؤشر مهم يستدعي الوقوف على إعادة اتجاه خطط المنظمات غير الربحية لتكون أكثر توجهاً نحو رفع مستوى وعي الأفراد الصحي، والمشاركة به من خلال إبراز أهمية المتابعة والرعاية الصحية، وهذه النتيجة تتفق مع ما جاء به (Macmillan، 2010) الذي أشار إلى أن السياسة التشغيلية للمنظمات غير الربحية لا بد وأن تكون باتجاه رفع مستوى مشاركة الأفراد.

من خلال دراسة الجدول رقم (10) يتضح ما يلي:

1- يلاحظ تدني نسبة الموافقة في معظم فقرات المحور الصحي، يستنتج من ذلك الفقرة السادسة التي تمثل رعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة صحياً، حيث أشار (178) شخصاً أي ما يعادل (60,1%) من أفراد العينة بموافقتهم على أن المركز يقدم إسهامات صحية لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال المتبرعين (مثل كراسي كهربائية، وأسرّة طبية بالمنزل، وأجهزة قياس الضغط والسكر.....). ويقدم كذلك المركز جهوداً خاصة يحدّ فيها سكان منطقة الدراسة على تقديم المساعدة لكبار السن، فقد أشار (159) شخصاً من أفراد العينة بالموافقة على الفقرة الرابعة بما نسبته (53,7%)، التي تمثل الحث على رعاية كبار السن، وهذا الدور الذي يلعبه المركز دور فعال حاز على تقدير أفراد العينة، وهذا يدل على مدى استشعار إدارة المركز بأهمية الرعاية الاجتماعية لهذه الفئة من المواطنين.

## رابعاً- الاتجاه العام لتقييم الإسهامات التعليمية:

جدول رقم (11): استجابات مفردات أفراد العينة على فقرات محور الإسهامات التعليمية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبية	الفقرة	رقم العبارة
			غير موافق	محايد	موفق			
4	0,718	2,51	39	67	190	ك	تسهيل المواصلات للمدارس	1
			13,2	22,6	64,2	%		
2	0,536	2,56	6	118	172	ك	الحد من ظاهرة الأمية	2
			2,0	39,9	58,1	%		
7	0,841	2,03	95	97	104	ك	الحد من تسرب الطلاب من المدارس	3
			32,1	32,8	35,1	%		
6	0,847	2,04	100	84	112	ك	دعم الطلاب الموهوبين	4
			33,8	28,4	37,8	%		
8	0,778	1,89	107	114	75	ك	دعم الطلاب المتخلفين دراسياً	5
			36,1	30,5	25,3	%		
5	0,727	2,47	41	75	180	ك	دعم الدورات والندوات الثقافية والتدريبية	6
			13,9	25,3	60,8	%		
3	0,593	2,53	15	108	173	ك	مساعدة الطلاب للالتحاق بالجامعة	7
			5,1	36,5	58,4	%		
1	0,695	2,61	36	44	216	ك	تقديم دورات متخصصة بالحاسب	8
			12,2	14,9	73,0	%		
			المتوسط العام					
			2,33					

بالتعليم النظامي، فإنه من المهم رفع سقف التعاون والتكامل مع إدارة التعليم بالمنطقة، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (جمعان، 2005؛ ملحم، 2018) فيما يخص وجود فجوة بين المنظمات وبعض قطاعات المجتمع.

4- احتلت الفقرة الخامسة والمتعلقة (بدم الطلبة المتخلفين دراسياً) المرتبة الأخيرة، إذ لم يوافق عليها سوى (75) شخصاً، أي ما يعادل (25,3%) من كل أفراد العينة؛ ويبدو أن هذا الموضوع لا يمثل إحدى أولويات المنظمات، ولعل سبب ذلك هو عدم التنسيق مع إدارة التعليم في المنطقة.

رغم أن الجهد الذي تقوم به المنظمات غير الربحية في مركز الوساطة جهد جيد في محور التعليم، إلا أنه من الملاحظ وجود فجوة في العلاقة مع باقي المنظمات الحكومية داخل المجتمع خصوصاً إدارة التعليم، ونقص التكامل معها، وكذلك مع أسر الطلاب، وهذا بدوره قد يسبب عائقاً في عملية التنمية المحلية.

يتضح من الجدول السابق (11) بعض الحقائق المهمة نوردتها كما يلي:

1- احتلت الفقرة الخاصة بدورات الحاسوب المرتبة الأولى؛ فقد أشار (216) شخصاً من أفراد العينة أي ما يعادل (73,05%) من مجمل أفراد العينة بالموافقة، وقد خصص المركز قاعات لهذا الغرض، ويحاضر في هذه الدورات أساتذة متخصصون، وبأسعار رمزية وأحياناً دون مقابل.

2- يبدو واضحاً أن الفقرات يمكن أن تنقسم إلى فئتين: الأولى تزيد متوسط الإجابة عنها (2,5) وهذه الفقرات تتعلق بالالتحاق بالجامعات، ودعم الدورات الثقافية والتعليمية، وعقد دورات بالحاسوب، وتسهيل الوصول إلى المدارس، والحد من ظاهرة الأمية، وتعد هذه الأمور في غاية الأهمية، وتسهم بشكل مباشر في تنمية المجتمع المحلي.

3- أما الفئة الثانية فيقل معدل الإجابة عنها بالموافقة من (2,0)، وهي تتعلق بالحد من تسرب الطلاب، ودعم الموهوبين، ودعم الطلاب المتخلفين دراسياً؛ ولكون هذه الفقرات ترتبط مباشرة

## خامساً: الاتجاه العام لتقييم الإسهامات الاقتصادية:

جدول رقم (12): استجابات مفردات أفراد العينة على فقرات محور الإسهامات الاقتصادية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة.

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبية	الفقرة	رقم العبارة
			غير موافق	محايد	موفق			
6	0,848	1,94	115	83	98	ك	تقديم دورات خاصة بقطاع الزراعة والرعي (البيئة المحيطة).	1
			38,9	28,0	33,1	%		
2	0,554	2,66	12	77	207	ك	دعم برنامج الأسر المنتجة (إنتاج ربوات البيوت).	2
			4,1	26,0	69,0	%		
7	0,815	1,89	117	96	83	ك	تقديم دورات خاصة بالادخار والتوفير.	3
			39,5	32,4	28,0	%		
9	0,755	1,84	112	120	64	ك	تقديم مشاريع إنتاج صغيرة للعاطلين عن العمل.	4
			37,8	40,5	21,6	%		
10	0,797	1,79	132	95	69	ك	دعم اصحاب الإنتاج المحلي بالمعدات والمواد.	5
			44,6	32,1	23,3	%		
3	0,740	2,38	46	92	185	ك	تسهيل تسويق المنتجات المحلية من خلال سوق محلي.	6
			15,5	31,1	53,4	%		

رقم	المتوسط العام	المتوسط المحلي	المتوسط الوطني	المتوسط العالمي	النسبة المئوية	الوصف
7	2,68	11	72	213	ك	دعم الأسر الفقيرة مادياً وعينياً.
		3,7	24,3	72,0	%	
8	2,12	81	98	117	ك	حث المستثمرين على إنشاء مشاريع تجارية محلية.
		27,4	23,1	39,5	%	
9	1,71	114	93	59	ك	تقديم دورات تدريبية لأصحاب الاستثمار المحلي.
		48,6	31,4	15,9	%	
10	1,94	86	141	69	ك	التواصل مع الجهات الحكومية لتسهيل دعم الاستثمار المحلي.
		29,1	47,6	23,3	%	
11	2,10	65	135	96	ك	رفع مستوى مشاركة المرأة في السوق المحلي.
		22,0	45,6	32,4	%	
	2,09					المتوسط العام

(39,0%) من أفراد العينة. أما الفقرة الأخرى التي تنطوي تحت هذه الفئة، فتلك المتعلقة (برفع مستوى مشاركة المرأة في السوق المحلي) ولذلك فلو أبقينا الفقرة الخاصة بتسهيل تسويق المنتجات المحلية التي ألحقت بالفئة الأولى فإن هذه الفئة تمثل تطوير الحركة التجارية والتسويق للمجتمع المحلي؛ ونظراً لهذا الارتباط فقد حازت هذه الفقرات على موافقات معقولة؛ فقد وافق (96) شخصاً من أفراد العينة على فكرة دعم مشاركة المرأة في السوق المحلي، وهذا العدد يمثل نحو (32,4%)، ومن هنا يمكن أن تكون هذه النتائج داعمّة ومحفزة للمنظمات أن يركزوا على قضية التسويق والحركة التجارية المحلية؛ لأنها تنال موافقة أهل المنطقة لما فيها من فوائد مالية أو نقدية مباشرة.

4- تضم الفئة الثالثة أكثر من نصف فقرات المحور الرابع الخاص بالإسهامات الاقتصادية، ولم تصل هذا الإسهامات التي تقدمها المنظمات غير الربحية للمجتمع المحلي بموافقة مشجعة، يغلب على هذه الأنشطة الجانب التقني الذي يساعد على المشاركة الفاعلة بالعملية التنموية، فالفقرة الأولى تعني باستثمار البيئة المحيطة، والفقرة الثالثة تتمثل بدورات عن ثقافة الادخار، والفقرة الرابعة تقديم مشاريع إنتاجية صغيرة للعاطلين عن العمل، والفقرة الخامسة تضم دعم أصحاب المشاريع المحلية بالمعدات والأدوات الحديثة، والفقرة التاسعة تتعلق بدورات تدريبية عن الاستثمار المحلي، والفقرة العاشرة تتعلق بالاتصال مع الجهات المحلية من الحكومة لدعم أهل المنطقة بالطرق المناسبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء به الصالح (2011) في أهمية دور المنظمات غير الربحية في تمويلها لمشاريع التي ترتقي بالمجتمع المحلي.

من خلال دراسة الجدول رقم (12) يتضح ما يلي:  
1- تفاوتت متوسطات الإجابات عن فقرات المحور الرابع الخاص بالإسهامات الاقتصادية تبايناً واضحاً، ويمكن من خلال المتوسطات الحسابية للإجابات عن مختلف الأنشطة التي يقوم بها المركز في المجال الاقتصادي أن تصنف هذه الأنشطة إلى ثلاث فئات: الأولى (أكثر من 2,5) الثانية (2 - 2,5) الثالثة أقل من (2,0).

2- تضم الفئة الأولى الفقرة السابعة التي تمثل (دعم الأسر الفقيرة مادياً وعينياً)، ثم الفقرة الثانية التي تمثل (دعم برنامج الأسر المنتجة). ويمكن أن نلحق بهذه الفئة الفقرة السادسة التي تمثل (تسهيل تسويق المنتجات المحلية من خلال الأسواق المحلية)، هذه الفقرات تعبر بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن الدعم المادي وهو الأكثر قبولاً لدى شرائح المجتمع التي تعاني من العوز، ولذلك حظي على قبول مرتفع من قبل أفراد العينة، فقد أبدى (213) شخصاً أي ما يعادل (72,0%) من مجمل أفراد العينة موافقتهم على الجهد الذي يقوم به المركز في دعم الأسر الفقيرة مادياً وعينياً، كما أن (207) أشخاص أبدوا موافقتهم أيضاً على دعم المنظمات غير الربحية لبرامج الأسر المنتجة، وهذا العدد يمثل (69,0%) من أفراد العينة، وعزز هذا التوجه (158) فرداً أشاروا بموافقتهم على تسهيل تسويق المنتجات المحلية، ويمثل هذا العدد نحو (53,4%) من مجمل أفراد العينة في الدراسة.

3- أما الفئة الثانية فإنها تضم فقرتين فقط هما الفقرة الثامنة بمتوسط (2,12)، والفقرة الحادية عشرة بمتوسط (2,10). وتمثل الفقرة الثامنة (حث المستثمرين على إنشاء مشاريع تجارية محلية)، وقد حصلت هذه الفقرة على موافقة (117) فرداً، ويمثلون نحو

### سائداً: الاتجاه العام لتقييم الإسهامات المقدمة (التنمية المحلية):

جدول رقم (13): متوسط تقييم أفراد العينة للإسهامات التي يقدمها مركز الوساطة.

#	الفئة	العدد	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
1	الإسهامات الاجتماعية	296	1,70	3,0	2,43	0,350
2	الإسهامات الصحية	296	1,38	3,0	2,07	0,448
3	الإسهامات التعليمية	296	1,50	3,0	2,33	0,356
4	الإسهامات الاقتصادية	296	1,36	3,0	2,10	0,407
5	المجموع	296	1,70	2,91	2,23	0,287

الإجابة عن فقرات المحور الاجتماعي (2,43)، وأقل متوسط حصلت عليه الإسهامات الصحية إذ بلغ المتوسط (2,07) فقط.

### سابعاً: اختبار نتائج الدراسة:

**العلاقة بين الخصائص الديمغرافية ومستوى الاستفادة من خدمات المنظمات غير الربحية:**  
للتأكد من أن نتائج الدراسة تتمتع بمعنوية إحصائية، فقد تم تطبيق نموذجين إحصائيين هما اختبار (t) واختبار (F) وتبين الجداول التالية نتائج هذين الاختبارين على النحو التالي:  
أولاً: نتائج اختبار (t):

جرى تطبيق هذا الاختبار على النتائج الخاصة بجنس أفراد العينة، وللإجابة عن التساؤل التالي: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية وفق اختبار (t) عند مستوى ثقة (95%) بين إجابات أفراد العينة عن فقرات محاور الدراسة تعود إلى الجنس؟ (ذكر/أنثى):

توزعت فقرات الاستبانة على أربعة محاور، وقد ضمت (37) فقرة، (10) فقرات للمحور الأول ويمثل الإسهامات الاجتماعية، وثمانية فقرات للمحور الثاني ويمثل الإسهامات الصحية، والمحور الثالث ويضم ثمانية فقرات تمثل الإسهامات التعليمية، و(11) فقرة تمثل الجانب الاقتصادي. وكانت الإجابة عن هذه الفقرات تحتل (موافق - محايد - غير موافق) وأعطيت الإجابة إذا كانت (موافق) ثلاث درجات، وأعطيت الإجابة إذا كانت (محايد) درجتين، وأعطيت الإجابة إذا كانت (غير موافق) درجة واحدة؛ ولذلك إذا كان المتوسط يزيد عن (2) فإن الانطباع العام عن المحور إيجابي، وتزيد إيجابيته كلما اقتربنا من الرقم (3)، وعندما يقل المتوسط عن (3) فإن الاتجاه العام نحو الخدمة المقدمة يكون سلبيًا، وتزداد سلبيته كلما اقترب المتوسط من (1)

فإذا نظرنا إلى الجدول رقم (13) فإننا نلاحظ أنه قد بلغ المتوسط العام لانطباع أفراد العينة عن جميع فقرات الدراسة نحو (2,23) بانحراف معياري قدره (0,287)، وهذا يعني أن الاتجاه العام لتقييم الإسهامات المقدمة قد تصل إلى درجة متوسطة. وقد تفاوتت التقييمات حول المحاور منفردة، حيث نالت الإسهامات الاجتماعية المرتبة الأولى في موافقات أفراد العينة، فقد بلغ معدل

جدول رقم (14): المتوسطات والانحرافات المعيارية لاستفادة أفراد العينة من الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية في مركز الوساطة حسب الجنس.

#	المحور	النسبة	التكرار	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
1	الاجتماعي	ذكر	126	2,43	0,362	0,028
		أنثى	134	2,43	0,338	0,029
2	الصحي	ذكر	126	2,16	0,404	0,032
		أنثى	134	2,00	0,477	0,041
3	التعليمي	ذكر	126	2,38	0,354	0,028
		أنثى	134	2,27	0,353	0,030
4	الاقتصادي	ذكر	126	2,15	0,428	0,034
		أنثى	134	2,04	0,373	0,032
5	المجموع	ذكر	126	2,28	0,284	0,022
		أنثى	134	2,17	0,280	0,024

جدول رقم (15): نتائج تحليل اختبار (t) التي توضح العلاقة بين الجنس وتقييم أفراد العينة للخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية في مركز الوساطة.

#	المحور	t	Sig.	df	Sig (2 tails)	معدل التباين	الخطأ المعياري
1	الاجتماعي	0,040	0,306	294	0,968	0,002	0,041
2	الصحي	3,892	0,018	294	0,000	0,199	0,051
3	التعليمي	2,540	0,014	294	0,012	0,105	0,041
4	الاقتصادي	2,346	0,024	294	0,020	0,111	0,047
5	المجموع	3,155	0,083	294	0,002	0,105	0,032

من خلال الجدولين السابقين (14) و (15) يتضح أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الاتجاه العام لتقييم أفراد عينة الدراسة للخدمات المقدمة لهم من قبل مركز الوساطة حسب الجنس، وفق اختبار (t) في مجال الخدمات الصحية والاقتصادية. وعند استخدام اختبار (t) ذي الطرفين، فقد تبين أن هناك علاقة بين الجنس والمساهمة التعليمية، وبقيت المساهمة الاجتماعية خارج الدلالة الإحصائية. كما أن مجمل المحاور الأربعة والمشار لها (ب) التنمية المحلية) فإنها تتأثر بمتغير الجنس بدلالة إحصائية عند مستوى الثقة (95%). تؤكد هذه النتائج مدى تكافؤ وتساوي المجتمع مع العائلة الفقيرة وبخاصة الأسر التي تعيلها امرأة إما مطلقة أو أرملة، أو أن رب البيت عاطل عن العمل لظروف العمر أو التعليم أو الائتئين معاً، وبناءً على هذه النتائج فإنه من الضروري أن تولي المنظمات غير الربحية عناية خاصة للأسر التي تعال من قبل سيدات.

#### ثانياً: نتائج اختبار (F) تحليل التباين:

شمل التحليل مجمل محاور الدراسة الأربعة "الاجتماعي، والصحي، والتعليمي، والاقتصادي" وقد عبر عنها بمتغير واحد أطلق عليه اسم "التنمية المحلية"، وهو محصلة المحاور الأربعة من خلال استخدامها كمقياس للتنمية المحلية. وقد تم اختيار هذه النهج في التحليل للوصول إلى الهدف من هذه الدراسة لتقييم دور المنظمات غير الربحية في المساهمة بالتنمية المحلية. ويوضح الجدول التالي رقم (20) ملخصاً لنتائج تحليل اختبار (F) على النحو التالي:

جدول رقم (16): نتائج تحليل اختبار (F) بين المتغيرات المستقلة وإسهامات المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع المحلي.

#	المتغير المستقل	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	I	المعوية
1	التعليم	بين المجموعات داخل المجموعات	22,380	289	0,323	4,185	0,00
2	العمر	بين المجموعات داخل المجموعات	11,999	280	0,333	4,057	0,008
3	ملكية المسكن	بين المجموعات داخل المجموعات	11,231	295	0,087	0,931	0,426
4	الحالة الاجتماعية	بين المجموعات داخل المجموعات	20,410	295	0,139	15,961	0,00
5	متوسط عدد الأسرة	بين المجموعات داخل المجموعات	11,848	277	0,084	3,364	0,019
6	متوسط دخل الأسرة	بين المجموعات داخل المجموعات	22,004	295	0,098	8,767	0,00

الاولى، أما الأخيرة فتمثلت في دعم وتوجيه المدمنين للمخدرات، وقد وصل المتوسط في المساهمة الأولى (2,78)، ومتوسط الثانية بلغ (1,73) فقط.

2. رغم وجود برامج نوعية توعوية وإرشادية للمجتمع تقدم من خلال المنظمات بالمركز إلا أن الاستفادة منها محدودة حسب نتائج الدراسة، وتم تفضيل البرامج الكمية التي تركز على الجانبين المادي والعيني، وبحسب ما أشارت له دراسة (Dickinson 2012) عدم وضوح النماذج التنظيمية بالمنظمات ووضوح آلية ممارساتها أحد أسباب محدودية دور المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمع في بعض المحاور التنموية، وتطبيق هذه النتيجة على ما توصلت له الدراسة الحالية.

3. احتلت المرتبة الأولى الخدمات المتعلقة برعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة صحياً ونالت متوسط بلغ (2,48)، وأدنى معدل حصلت عليه الخدمة الخاصة

يتضح من الجدول السابق رقم (16) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وفق اختبار (F) عند مستوى الدلالة الإحصائية (95%). أي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجابات التي تقيم الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الربحية للمستفيدين وفق بعض الخصائص الديموغرافية. فقد حظي مستوى التعليم، والعمر، والحالة الاجتماعية، ومتوسط عدد أفراد الأسرة، ومستوى الدخل، بعلاقة ذات دلالة إحصائية مع المحصلة العامة لمحاور الدراسة التي تم التعبير عنها "بالتنمية المحلية"، ولم يتمتع متغير ملكية السكن بهذه الدلالة، وهذا الأمر في منتهى الواقعية لأن المستجيبين يسكنون بمساكن غالبيتها ذات ملكية خاصة وقليل منها مستأجر. أما بقية المتغيرات فإن تقييم أفراد العينة يتبايناً وتبايناً واضحاً وفق الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، وبخاصة متغير التعليم، ومستوى الدخل، والحالة الاجتماعية، حيث حظيت هذه الخصائص بعلاقة مميزة مع محاور الدراسة "التنمية المحلية" بينما جاءت متغيرات العمر، وعدد أفراد الأسرة في المرتبة الثانية.

#### مناقشة نتائج الدراسة:

1. في مجال المساهمات الاجتماعية حصلت الخدمة المتعلقة بتقديم كسوة الشتاء والحقائب المدرسية المرتبة

التمموي لها داخل المجتمع، فنجد أن التكامل بين المنظمات غير الربحية وباقي المنظمات خصوصاً الحكومية منها والمتمثلة في إدارة التعليم، والقطاع الصحي، أو القطاع الخاص الصناعي محدود، وذلك يعيق استقرار المجتمع من حيث الوصول إلى مستوى تنموي مناسب، ففي حال التكامل يمكن الوصول إلى مستوى أفضل من البرامج التنموية والتوعوية والثقافية بشكل خاص، التي يمكن أن تقدمها المنظمات غير الربحية بالتعاون والتنسيق مع باقي المنظمات في المجتمع.

ومن الجهة الأخرى نجد أن البرامج التي تقدمها المنظمات غير الربحية محدود في جانب دعم التنمية التشاركية لجعل أفراد المجتمع جزءاً فاعلاً في عملية التنمية، فهي (المنظمات غير الربحية) تركز بشكل أكبر على تقديم الدعم العيني للمستفيدين مما يجعلهم معتمدين عليها أكثر من عملية تطوير قدراتهم وتغيير ثقافتهم لجعلهم مشاركين بالعملية التنموية، فمن خلال النتائج نجد أن النسبة الأكبر للمساهمات قد طغى عليها الدعم المادي والعيني، مثل: كسوة الشتاء، والحفائب المدرسية وهذا جيد، ولكن بالمقابل هناك نقص في نقل المساهمات التوعوية والتثقيفية الهادفة إلى تغيير توجه الفرد لبناء مجتمعه المحلي، مثل (الوعي الصحي، والوعي بأهمية التعليم ودعم المتخلفين دراسياً، والمحافظة على البيئة، وتوجيه المشاريع التجارية والاستثمار المحلي)، قد يعزى السبب إلى وجود فجوة ثقافية قد تعود إلى أعمار المستفيدين وقلة تعليمهم تحول دون استفادتهم النوعية من بعض البرامج، فالمساعدات التي لا ترتبط بالنواحي المادية أو العينية لا تعد في نظر المجتمع مساعدات مثل برامج (التدريب، والتوعية، والتثقيف....).

### توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات تفيد منها الجهات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية، مثل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وكذلك المنظمات غير الربحية كنظام قائم بذاته، قد يعزز تبنيتها في تحسين إسهامات المنظمات غير الربحية في تنمية المجتمعات المحلية.

1. ضرورة النهوض بالمستوى التعليمي والثقافي للمستفيدين من خلال إبراز أهمية البرامج والدورات التثقيفية والتوعوية التي تقدمها المنظمات غير الربحية التي ترتبط بالجوانب الاجتماعية والتعليمية والصحية والاقتصادية، وأهمية دور الفرد الواعي في تنمية مجتمعه المحلي.

2. بناء نماذج تنظيمية فعالة داخل المنظمات غير الربحية وممارسات واضحة تتسجم مع ثقافة المجتمع ومستوى أعمار أفرادها وتعليمهم، لتسهيل تقديم المساهمات التنموية لهم.

3. تشكيل لجان تضم مجموعة متميزة من المستفيدين لمعرفة توجهاتهم وأهدافهم، لضمان بناء خطط إستراتيجية تحقق مبدأ المشاركة في العملية التنموية للمجتمع المحلي المبنية على الرغبة وفهم ثقافة المجتمع المحلي، والحد من مستوى الاعتمادية، وزيادة استقطاب المتطوعين، فقد يعود سبب عدم استفادة أفراد العينة من بعض المساهمات المقدمة من المنظمات غير الربحية إلى عدم توافرها مع رغباتهم، وكذلك إلى عدم تمكينهم وإشراكهم في بناء البرامج المقدمة لهم، لذلك من المهم تقديم البرامج بعد دراسة علمية لحاجات المجتمع.

برفع ثقافة رعاية النساء الحوامل فقد بلغ متوسط هذه الفقرة (1,90).

4- تؤكد النتائج أن هناك محدودية في تطبيق برامج التوعية الصحية مما قد يؤثر على تبني الثقافة الصحية السليمة للمجتمع المحلي، وقد ينسحب أثره على التنمية المحلية، لذلك هناك حاجة للتنسيق مع القطاع الصحي بمنطقة الدراسة لتعزيز دور التوعية والثقافة الصحية للمنظمات غير الربحية، فالتكامل بين الأدوار والوظائف لحفظ صحة المجتمع ورفع مستوى وعيه الصحي داخل النسق الاجتماعي مهم جداً حسب منظور التفاعلية الرمزية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ملحم، 2018) لذي أكد على أهمية التكامل بين المنظمات غير الربحية والقطاع الحكومي.

5- هناك قصور في البرامج التي تدعم الطلاب في التعليم الأساسي بشكل مباشر، يعود سبب القصور في المقام الأول إلى عدم وجود تنسيق مناسب بين المنظمات غير الربحية وأسر الطلاب ومنظمات التعليم في المركز، ولكن البرامج التي تعد ثقافية وتدريبية ولا ترتبط بشكل مباشر بالتعليم العام لاقت قبولا أكثر لدى أفراد العينة، فقد نبهت التسهيلات المتعلقة بالدورات الحاسوبية المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط الإجابة عن هذه الخدمة الأعلى، وأدى معدل حصلت عليه الخدمة المتعلقة بدعم الطلاب المتخلفين دراسياً.

6- حصلت الخدمة المتعلقة بدعم الأسر الفقيرة مادياً وعينياً على أعلى معدل موافقة، وأقلها يتعلق بتقديم دورات تطويرية وتدريبية لأصحاب الاستثمار المحلي. لذلك فإن مساهمة المنظمات غير الربحية في المحور الاقتصادي تميل إلى الدعم المادي المباشر للمحتاجين وهذا أمر جيد ومفيد للمستفيدين، ولكن تبقى محدودة المساهمة في الجوانب التثقيفية والتوعوية والتدريبية التي تدفع المستفيدين للمشاركة في صنع حياة اقتصادية أفضل لهم محدودة، ويبقى الاعتماد على الدعم أحد المشاكل التي لا بد وأن تحل لصنع مجتمع يساهم في دعم نفسه، وهذا بدوره لا يعزز منظور التنمية التشاركية التي ترى أن إعداد الفرد من أولويات المشاركة في عملية التنمية المحلية. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة الصالح (2011).

7- يتفاوت تقييم أفراد العينة في تقييمها للخدمات المقدمة لهم من محور إلى آخر؛ إذ تمثل المساهمات الاجتماعية الدرجة الأولى، ثم يليها الخدمات التعليمية، ثم المساهمات الاقتصادية، فالخدمات الصحية، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الغامدي، 2019)؛ والصالح، (2011)، إلا أن هذا التفاوت ليس كبيراً فقد يصل سجل الانحراف المعياري بين حقول المساهمات قيمة أدنى من قيم الانحرافات المعيارية للمساهمات، كل على حدة.

8- هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية وفق اختبار (t) واختبار (F) بين المتغيرات المستقلة التي تعبر عن الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وبين محاور الدراسة الأربعة "التنمية المحلية"، ولم يشذ عن هذه المتغيرات سوى متغير واحد وهو ملكية السكن.

9- المقاربة النظرية: من خلال النظر إلى نتائج الدراسة من المدخل النظرية للدراسة، نجد أن المنظمات غير الربحية كنظام يؤدي دوراً جيداً في النسق الاجتماعي للمجتمع، يعوق هذا الدور ما تعبر عنه البنائية الوظيفية في التكامل والانسجام بين وظائف هذا النظام مع الأنظمة الأخرى، فهناك فجوة بالتواصل بين المنظمات غير الربحية والمنظمات الأخرى، سواء الحكومية أو الخاصة في المجتمع لرفع مستوى الدور

الطرز، عمر (2002) *الحكم الرشيد في المؤسسات الأهلية*، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين، سلسلة الموارد التنقيفية، رام الله، فلسطين، ص 1  
عائشة، زنقي و شهرزاد، محمداتني (2018) *الدور الاقتصادي والاجتماعي للعمل الخيري التطوعي - حالة الوقف في ماليزيا -*، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7 : العدد 4.

عبدالمطلب، عبدالحميد (2001) *التمويل المحلي والتنمية المحلية*، الاسكندرية: الدار الجامعية، مصر .  
ص 13

عبدالمجيد، محمد (2006) *الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة*، دراسة ميدانية على عينة من جمعيات تنمية المجتمع المحلي بمحافظة الغربية، ورقة عمل مقدمة للمنتدى البيئي الدولي الأول.

عثمان، عبد الرحمن صوفي، وعرفان، محمود (2012) *دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني (الضرورات والمستلزمات)*، من منشورات جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

الغامدي، فواز (2019) *دور المنظمات غير الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030* دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود.

قنديل، أماني (2008) *تحليل خريطة المجتمع المدني في مصر من منظور التنمية البشرية، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*، أيار، ص 4.

مسعود، أماني (2006) *التمكين، مجلة مفاهيم*، عدد أكتوبر، ص 5. ص 98.

مكاري، حسن عماد و السيد، ليلي حسين (2006) *الاتصال ونظرياته المعاصرة*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ص 124-125.

ملحم، محمود إبراهيم (2017) *دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الشاملة، المؤتمر العلمي الدولي الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة مرنة، متجاوبة، تعاونية وتحولية*، جامعة بير زيت من 3 - 7 / 7 / 2017م.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية،

(2020) <https://mlsd.gov.sa> . 18-3-2020

الهيئة العامة للإحصاء (2017).

<https://www.stats.gov.sa> 2-3-2020

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

Admassie A, Abebaw D. (2014) Rural poverty and marginalization in Ethiopia: a review of development interventions. In: *Marginality*, Springer, Netherlands, pp. 269–300.

Ako, Joshua Ndip (2017) *PARTICIPATORY DEVELOPMENT: A study of community and citizen participation in development and policymaking in Stockholm, Värmdo and Bortkyrka municipalities in Sweden*, Malmo University, Faculty of Culture and Society.

Batten. T.R. (1957) *Committees and their development*, London, Oxford University Press, p. 1.

Bhaskar, Indu (2001) Role of non-governmental organizations in rural development, a case study, *Journal of Tropical Agriculture*, vol. 29: 52-54.

Blanca, Savatierra (2005) *Promoters in Nicaragua, community development, women*

4. إشراك باقي القطاعات والمنظمات في الخطط الاستراتيجية للمنظمات غير الربحية في المنطقة، مثل القطاع الصحي، والقطاع التعليمي، والقطاع الصناعي، والتجاري (الغرفة التجارية والصناعية)، لتحقيق التكامل والأنسجام في الجهود التي تقدم، وسد الفجوة بين المنظمات المختلفة داخل المجتمع عن طريق بناء الخطط المشتركة والتواصل المستمر.

5. الاستفادة من أبناء الأسر المستفيدة خصوصاً الجامعيين منهم في بناء قاعدة طاقة بشرية في القطاع الصحي والاقتصادي، من خلال إعدادهم وتدريبهم لرفع العوز عن أسرهم والمشاركة في العملية التنموية.

#### المراجع

##### أولاً: المراجع العربية

الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة (1997) *العمل الأهلي العربي المشترك، المفهوم، الواقع، التصورات البديلة*، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية والعربية، القاهرة، ص 10.

الأسرج، حسين (2010) *المسؤولية الاجتماعية للشركات*، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد 20، الكويت.

بدوي، أحمد زكي (1986) *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*، مكتبة لبنان، بيروت.

البص، ناصر رشوان (2018) *التكامل بين المجالس الشعبية والتنفيذية في مواجهة المشاكل البيئية: رؤية لدور أجهزة الإدارة المحلية، دار العلم والايامن للنشر والتوزيع*، مصر، ص 32.

التابعي، كمال (1993) *تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية*، دار المعارف، القاهرة.

جمعان، محمد سالم (2015) *دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حضرموت*، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (5) المجلد (9).

الخلو، أحمد فتحي (2012) ، *دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة*، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الحيالي، وليد وآخرون (2015) *العولمة والرأسمالية وأثرها على الدول النامية*، الندوة العلمية الأولى لكلية الإدارة والاقتصاد الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 24-25 مارس 2015، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ص 138.

الخشاب، مصطفى (2006) *علم الاجتماع ومدارسه: المدخل الى علم الاجتماع*، الكتاب الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 117.

زيتون، أحمد وفاء وعبد المقصود، خليل (1998) *قراءة في تنمية المجتمع*، مكتبة النهضة العربية، دار المروة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

السبتي، وسيلة (2009) *تمويل التنمية المحلية*، أيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

الشابجي، حميد (1431) *العمل التطوعي عطاء وتنمية*، الندوة العالمية للشباب الإسلامي كأنموذج، ورقة عمل مقدمة للقاء السنوي للجهات الخيرية بالمنطقة الشرقية، جمعية البر بالمنطقة الشرقية، المجلد الثاني، ص 240.

الصالح، عبدالكريم (2011) *جهود المؤسسات الخيرية المانحة في تنمية المجتمع المحلي*، رسالة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

*participation and empowerment*, Canada: Simon Fraser university, Canada, publication number: AAT MR 16885.

Boadi, Gyimah (2006) Civil Society and National Development, Remarks at the symposium on The Church and the State as Development Partners, organized by the KNUST Chaplaincy to mark its 40th Anniversary. P:2.

Brown, L. D. & Korten, D. C. (1991) Working More Effectively with Non-Governmental Organizations. Washington D.C.: World Bank, pp. 51-52

Carroll, Archie B. (2018) *The SAGE Encyclopedia of Business Ethics and Society Nonprofit Organizations*, Publishing Company: SAGE Publications, Inc., City: Thousand Oaks, USA.

Dickinson, Helen (2012) The Role of the Third Sector in Delivering Social Care, School for Social Care Research and London School of Economics and Political Science, London.

Dunham, Arthur (1970) *The New Community Organization*, Thomas, Crowell Company, New York.

Macmillan, Rob (2010) The third sector delivering public services: an evidence review, TSRC. Third Sector Research Center, working paper 20.

Nasr, Salim (2005) Arab Civil Societies and Public Governance Reform: Analytical Framework and Overview», a Report submitted to a conference: Good Governance For Development in the Arab Countries, Dead Sea, Jordan, 6-7 February.

Overseas Development Institute ODI (2009) Understanding and operationalizing empowerment, London, UK.

Padron , Marco (1987) Non - government Development organizations from Development Aid to Development corporation , oxford: pergaman press, P. 20 .

Rahim, S. A. (1994). 'Participatory Development Communication as a Dialogical Process' in S. A. White, K. S. Nair and J. Ascroft (eds), *Participatory Communication Working for Change and Development*. New Delhi, Thousand Oaks and London: Sage Publications, pp. 117-137.

Ross, Mary (1955) *Community organization, Theory and Principles*, Herger and Brothers, New York, p. 39.

Thomas, P. (1994) Participatory Development Communication: Philosophical Premises' in S. A. White, K. S. Naire and J. Ascroft (eds), *Participatory Communication: Working for Change and Development*. New Delhi, Oaks and London: Sage Publications, pp. 49-59.

United Nations Development Programme, (2004) *Nepal Human Development Report: Empowerment and Poverty Reduction* (Kathmandu, 2004), p. 12.